وزيرا الصناعة والتجارة الداخلية يتابعان ملف الحمضيات

لجنة تصدير الحمضيات: إبعاد السورية للتجارة عن عملية تسويق الحمضيات

إلغاء الربط الإلكتروني لمنشآت الفرز والتوضيب وصرف دعم العام الماضي للمصدرين

هناء غانم

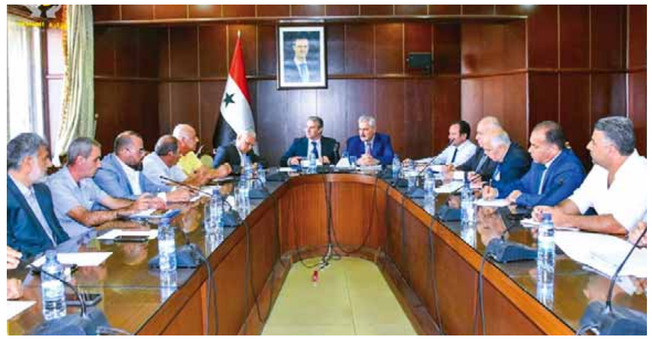

في إطار متابعة الاجتماع الحكومي المصغر لملف الإجراءات اللازمة لتسويق محصول الحمضيات لهذا الموسم والتنسيق لاستلامه من الشركات المصنعة للعصائر والمكثفات، عقد في وزارة الصناعة أمس اجتماع برئاسة وزيري الصناعة والتجارة الداخلية وحماية المستهلك وحضور مديري عدد من الشركات المصنعة للعصائر في المحافظات، للوقوف على جاهزية الشركات العاملة لاستيعاب محصول الحمضيات، ووضع آلية وبرنامج لاستجرار الحمضيات من المزارعين إلى تلك الشركات بالتعاون مع الجهات المعنية، والصعوبات التي تعترض تسويق المادة الأولية من المنتجين إلى شركات العصائر، إضافةً إلى وضع مقترحات بخصوص تأمين مستلزمات الإنتاج لتلك الشركات لتسهيل عملية الإنتاج وتسويق المنتج النهائي.

وزير الصناعة عبد القادر جوخدار أكد أنه يتم العمل على التواصل مع كل الوزارات والجهات المعنية لمعالجة الصعوبات التي تواجه مشكلة تسويق الحمضيات وتذليلها وفق مذكرات تفصيلية عن الطاقات الإنتاجية المتاحة لهذه المنشآت بما يضمن الاستفادة من كامل المحصول وتحقيق عائد اقتصادي.

وأشار جوخدار إلى أن اللقاء مع أصحاب المنشآت يهدف إلى استجرار الكميات القصوى من الحمضيات، مشيراً إلى إمكانية الاستفادة والتعاون مع التجارة الداخلية من صالات الوزارة البالغة ٦ صالات لاستجرار الحمضيات وتأمينها إلى جانب المواد الغذائية الموجودة فيها.

وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك محسن عبد الكريم علي أشار إلى دور منافذ السورية للتجارة في تزويد الشركات المصنعة للعصائر والمكثفات بحاجتها من المحصول وفق طاقاتها الإنتاجية في كل من محافظات اللاذقية وحمص وريف دمشق والسويداء، وتسويق منتجات هذه الشركات في الصالات التابعة للسورية للتجارة وصالات وزارة الصناعة، مؤكداً أهمية العمل المشترك بين الجهات المعنية بتسويق الحمضيات وإنتاج العصائر، ومتابعة التنسيق بين وزارتي التجارة الداخلية والصناعة لاستثمار الصالات التي تملكها وزارة الصناعة وتفعيلها لتمارس دورها بالتدخل الإيجابي في تسويق محصول الحمضيات.

وخلال الاجتماع تمت مناقشة العديد من الأمور والصعوبات التي تواجه مشكلة تسويق محصول الحمضيات والتي تواجه المنتجين سنوياً في عمليات الإنتاج والتصدير وسبل تذليلها عبر التواصل مع الجهات المعنية من خلال الاتصال المباشر وبشكل يومي بين الشركات المصنعة ومديريات الصناعة في المحافظات، ومديرية الاستثمار الصناعي في وزارة الصناعة والسورية للتجارة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد رئيس لجنة تصدير الحمضيات بسام علي أنه تم إعداد مذكرة تفصيلية عن المشكلات التي تعترض عمليه تسويق الحمضيات بعد الاجتماع الذي تم في وزارة الزراعة لعرضها على الجهات المعنية في الحكومة والتي تطالب باسم المصدرين بإبعاد السورية للتجارة عن عملية تسويق الحمضيات وتوجيه المبلغ المقدم لها لدعم المصدرين والمزارع المعتمدة، علماً أن المبلغ المطلوب في الاجتماع من السورية للتجارة كاف لرفع مقدار الدعم بـ٤٠ بالمئة مما هو مقدم العام الماضي وهذا ما يؤدي إلى زيادة التسويق إضافة لذلك تم التأكيد على إلغاء رسم المنافذ البالغ ٣٠٠ دولار على حدود البوكمال باعتباره رسم ساحة مع العلم أن الساحة فقط عبارة عن منظر لا تستفيد منه إلا الجهة المسؤولة عن قبض المبلغ.

ومن المطالب أيضاً العمل مع الجانب العراقي لإلغاء رسم ١٤٠٠ دولار أسوة بالبضائع الإيرانية والتركية لكونها المنافس الأكبر للبضائع السورية، مع السماح للبرادات القادمة من الحدود العراقية بملء خزاناتها من المازوت في دير الزور بما يكفيها ذهاباً وإياباً للتخفيف من أجور النقل والتبريد وتخفيف العبء على المصدر والحكومة.

وكذلك ضرورة العمل على إصدار قرار يدعم مصدري الحمضيات أسوة بالعام الماضي والأعوام السابقة ولكن على أساس سعر صرف حوالة التصدير مع العلاوة حسب نشرة المصرف المركزي لأن الدعم المقدم في العام الماضي والأعوام التي قبله تم صرفه على سعر صرف نشرة الجمارك بتاريخ البيان أو جعل سعر الصرف بيوم الصرف على سعر نشره الحوالات وليس على سعر نشره الجمارك لأن تقديرات أجور الشحن المرفوعة من وزارة النقل هي بالدولار الموازي وليس بسعر دولار الجمارك ما يسبب خسائر كبيرة بين قرار الدعم وموعد الصرف. والسماح للمصدرين أصحاب مراكز الفرز والتوضيب باستيراد مستلزمات الإنتاج للمراكز وتغطيتها من قطع التصدير أسوة بالمصانع الأخرى والتمويل من خارج المنصة.

وأضاف علي: تم التأكيد في المقترحات على السماح بإعادة العبوات البلاستيكية المصدرة بها المنتجات من العراق من دون إجازات استيراد مع البرادات العائدة إلى سورية وفق صيغة تضبط العملية بما يخفض تكاليف عملية التسويق على المزارعين والمصدرين ويجعل المنتج منافساً في الأسواق الخارجية، علماً أن كل عبوة سعة ٥ كيلو سعرها بحدود ١٠,٠٠٠ ليرة سورية ما يزيد ٢٠٠٠ ليرة على سعر كل كيلو. مع الإشارة إلى أهمية الإسراع قدر الإمكان بصرف دعم العام الماضي لتتوافر السيولة اللازمة للمصدرين للبدء بعملية التسويق من المزارعين، مع العلم أنه تم مرور قرابة عام على قرار الدعم، كما تمت الإشارة إلى أهمية العمل على تخصيص سيارة أو سيارتي نقل ركاب «سرفيس» لنقل موظفي وعمال المنشأة وتوقيف بطاقات هذه السيارة مقابل تزويدها بالمازوت من مخصصات هذه المنشأة، إضافة إلى السماح للمنشأة المرخصة أصولاً باستيراد وسائط نقل أسوة بالمدارس الخاصة والجامعة.

وأوضح رئيس لجنة التصدير أنه من ضمن المطالب أيضاً ضرورة تشكيل وفد من الحكومة السورية للعمل والتواصل مع الجانب الأردني للسماح للبرادات التي سنة صنعها قبل ٢٠٠٤ بالدخول إلى الحدود الأردنية والعبور عبر أراضيها إلى دول الخليج كما كان سابقاً وتشكيل ثلاث لجان على مستوى محافظة اللاذقية كل لجنه تتألف من (كشاف جمارك وحجر زراعي وجهات أمنية مختصة) مع وسائط نقلها من أجل تسهيل عملية تخليص البضائع ضمن مراكز الفرز والتوضيب بما يضمن سلامة المنتج المصدر وعدم تعرضه للتلف والضرر في أمانة التخليص في المحافظات الأخرى ويخفض من تكاليف تخليصه.

ومن المقترحات أيضاً إلغاء الربط الإلكتروني لمنشآت الفرز والتوضيب لكون الأعمال التي تقوم بها عمليات زراعية موسمية ولا تستوفي أي رسوم، إضافة إلى نقل تراخيص منشآت الفرز والتوضيب من التراخيص الصناعية إلى الترخيص الزراعي وإصدار السجل الزراعي أسوة بالسجل التجاري والسياحي ومعاملتها معاملة معاصر الزيتون، والإسراع بعملية استئجار الـ(ro)، علماً أنه صدر قرار من رئيس الحكومة باستئجارها من دون الرجوع إلى الجدوى الاقتصادية خلال العام وتم عقد اجتماعات في مؤسسة النقل البحري ولكن حتى الآن لم تصل إلى نتيجة.

رغم ارتفاع سعره الكبير.. انخفاض في جودة الخبز السياحي

مدير تموين دمشق لـ«الوطن»: لم تصل أي شكاوى تخص الخبز السياحي وبعض المخابز الحكومية تضاهيه في الجودة

رامز محفوظ

وصلت شكاوى إلى «الوطن» تفيد بسوء جودة الخبز السياحي المنتج في الأفران السياحية واختلاف نوعيته قياساً للفترة السابقة وانخفاض جودته عند تخزينه لأكثر من يوم في الثلاجة، فضلاً عن ارتفاع سعره الكبير والتفاوت في السعر بين محل تجاري وآخر لماركة الخبز نفسها، فما أسباب تراجع جودة الخبز السياحي؟ وهل ضبطت مديرية التجارة الداخلية بدمشق مخالفات في المخابز السياحية من حيث الجودة والنوعية؟

مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق محمد البردان بين في تصريح لـ«الوطن» أنه لم تصل أي شكوى إلى مديرية التجارة الداخلية بدمشق بخصوص جودة ونوعية الخبز السياحي، موضحاً بأن هناك جولات مستمرة من دوريات حماية المستهلك على المخابز السياحية ولم تلحظ وجود أي مخالفات من حيث الجودة والنوعية عند خروج الخبز من بيت النار في المخبز لكن من الممكن عند تخزينها في الثلاجة لأكثر من يوم أن تنخفض جودتها وهذا الأمر وارد.

وأوضح مدير التجارة الداخلية بأن الخبز السياحي يتكون من الطحين الأبيض «الزيرو» والخميرة والزيت النباتي والحليب والسكر ويضاف له محسنات، في حين أن الخبز المنتج في المخابز الحكومية يتألف من الطحين العادي والخميرة ولا يضاف له زيت نباتي وسكر، مشيراً بأن الخبز المنتج في بعض المخابز الحكومية في دمشق يضاهي اليوم في نوعيته وجودته الخبز المنتج في المخابز السياحية.

وأكد البردان أن المخابز السياحية ليس لديها مخصصات من طحين القمح مثل المخابز الحكومية والخاصة إنما تشتري الطحين وحصراً من النوع الأبيض من القطاع الخاص بسعر ٨ آلاف ليرة للكيلو الواحد، لافتاً إلى أن المكاتب التنفيذية في محافظة دمشق سعر كيلو الخبز السياحي بسعر ١٢ ألف ليرة.

وأشار البردان إلى أن مبيعات الخبز السياحي انخفضت بشكل كبير نتيجة ارتفاع سعره والفارق الكبير في السعر بينه وبين الخبز المدعوم وعدم قدرة شريحة واسعة من المواطنين على شرائه بسبب ضعف القدرة الشرائية.

بدوره أكد رئيس جمعية حماية المستهلك عبد العزيز المعقالي في تصريح لـ«الوطن» أن الخبز المنتج في المخابز السياحية غير مطابق للمواصفات السورية نتيجة قيام المخابز بالتلاعب في مكونات الرغيف على الرغم من ارتفاع سعر ربطة السياحي بشكل كبير، مؤكداً ضرورة تشديد الرقابة على المخابز السياحية ومحاسبة المخالف.

وبين بأن واقع الأسواق سيئ جداً وهناك فوضى غير مسبوقة تشهدها خلال الفترة الحالية وهناك تفاوت في الأسعار ملحوظ بين محل تجاري وآخر، لذا لابد من إيجاد حل سريع وآلية ناجحة لضبط الأسواق وفتح باب المنافسة لأن هذا الأمر يساهم في تخفيض الأسعار، مشيراً إلى أن حجم المخالفات في الأسواق أكبر بكثير من حجم الضبوط المنظمة.

«حماية المستهلك» لـ«الوطن»: الخبز السياحي غير مطابق للمواصفات نتيجة تلاعب المخابز بمكونات الرغيف

توقعات بموسم جيد وأفضل من العام الفائت

مدير مكتب القطن لـ«الوطن»: بدء قطاف القطن في كل المحافظات وسعر الاستلام يشجع الفلاحين على الزراعة

جلنار العلي

أعلن مدير مكتب القطن في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي أحمد العلي في تصريح لـ«الوطن» عن بدء موسم قطاف محصول القطن في جميع المحافظات المنتجة له لهذا الموسم، لافتاً إلى أن المساحة المزروعة بالقطن خلال هذا الموسم بلغت ٣٥٨٩٦ هكتاراً على مستوى القطر، ٧١٧٥ هكتاراً في المناطق الآمنة، وهي أكثر من المساحات التي زرعت في العام الماضي.

وأشار إلى عدم إمكانية تقدير حجم الإنتاج لهذا الموسم، لكون المحصول يحتاج إلى ٣ قطفات، مؤكداً أنه في حال كانت الظروف الجوية مساعدة سينجز القطاف على مدى شهر ونصف الشهر إلى شهرين، ولكن بالمجمل من المتوقع أن يكون الإنتاج جيداً جداً وأفضل من العام الماضي، مشيراً إلى أن جميع المحالج على مستوى القطر جاهزة للاستلام طوال فترة القطاف، وعددها ٧ وهي محالج تشرين بحلب والفداء والعاصي والسلمية ومحردة بحماة ودير الزور القديم والوليد بحمص، وهي موزعة بجميع محافظات الإنتاج، وقد تم افتتاحها مؤخراً إلى جانب وجود مركزي استلام في مناطق دير الزور والسبخة بالرقة، لاستلام محصول القطن من الفلاحين وترحيل الكميات إلى المحالج.

وفي سياق متصل، بين العلي أن وزارة الزراعة قدمت الكثير من التسهيلات للمزارعين لقطف المحصول وتسليمه، منها تخصيص برامج إرشادية لتكون دليلاً على طريقة قطاف هذا المحصول، لكون القطن لا يمكن قطفه إلا بشكل يدوي وليس عن طريق الآلات، كما عملت الوزارة على تسليم الفلاحين شهادات منشأ تمكنهم من تمرير الأقطان لأي محلج من محالج الوزارة، إضافة إلى تأمين الشؤون القطنية عبر المصارف الزراعية.

ومن جهة أخرى، اعتبر العلي أن التسعيرة التي أقرتها اللجنة الاقتصادية المحددة بـ١٠٠ آلاف ليرة للكيلوغرام الواحد، جيدة لكونها ستهيئ المزارع نفسياً لزراعة القطن في الموسم القادم، مؤكداً أن هذه التسعيرة أخذت بعين الاعتبار تكاليف الإنتاج إضافة إلى هامش ربح مجز، وهذا سينعكس على الفلاح بشكل إيجابي.

ولفت إلى أن التسعيرة كانت في السابق ٤ آلاف ليرة، أي الحكومة رفعتها بنسبة تزيد على ١٥٠ بالمئة.

وفي الحسكة ٣٠٠ كيلو قطن في الدونم الواحد

الحسكة- دحام السلطان

أكد مدير زراعة الحسكة علي خلوف الجاسم لـ«الوطن» بدء عملية جني محصول القطن اعتباراً من أول أيام الأسبوع الجاري في معظم المساحات المزروعة بالمحصول، وحسب تراتبية مواقع توزّع انتشارها في مناطق ونواحي وأرياف المالكية ورأس العين وأبو راسين وتل براك والقامشلي والقحطانية واليعربية والدرباسية ومركدة، في ضوء المستوى العام للإنتاج الذي يؤكد أنه جيد وبتقديرات أولية وصلت إلى نحو ٣٠٠ كغ للدونم الواحد.

وأوضح الجاسم أن نسبة الإصابات في المحصول لا تكاد تذكر وهي حالات فردية وقليلة ولا تؤثر في الرتم العام للإنتاج، ولم تصل إلى العتبة الاقتصادية في ضوء المساحات المزروعة بالمحصول التي وصلت إلى ٦١٣٥ ألف هكتار والمقطوف منها مساحة ٣٢٠ هكتاراً، والكمية المقطوفة ٨٨٠ طناً من أصل حجم المساحة المخططة البالغة ٦٨٠٠ هكتار.

ولفت مدير الزراعة إلى المنفصات المرافقة لعملية زراعته لظروف خارجة عن إرادة المديرية، وعدم تسويق للمحصول حتى تاريخه رغم مطالبة الفلاحين بإحداث مركز تجميعي لتسويق المحصول في أحد المراكز الحكومية الواقعة تحت سيطرة الجيش العربي السوري، ولاسيما مركز الثروة الحيوانية التابع للسورية للحبوب بريف القامشلي.

يشار إلى أن حجم المساحات المزروعة بالمحصول وصل خلال العام الماضي إلى ٩٩١٠ هكتارات، وبلغ حجم الإنتاج ١٨ ألف طن، وزيادة المساحة المزروعة لهذا العام بأكثر من ٢٠٠ هكتار.

شركة كويك بلس مزود خدمات الشركات تفتتح فرعاً في سورية لتقديم فرص الأعمال في دبي وخدمات أخرى ذات صلة

في خطوة مهمة تهدف إلى توسيع أفق الأعمال وتشجيع الاستثمار، أعلنت شركة كويك بلس مزود خدمات الشركات، وهي واحدة من أبرز الشركات الخدماتية، عن افتتاح فرع جديد في سورية.

تتميز الشركة بخبرتها العميقة في دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال تأسيس الشركات وخدمة رجال الأعمال، حيث تقدم خدمات متكاملة لتلبية احتياجات التراخيص التجارية والتأشيرات. وتساعد على استخراج الإقامات الذهبية بجميع أنواعها وإقامات (المستثمر والحرة) وتوفير الإقامات العائلية.

تهدف كويك بلس إلى تسهيل العمليات التجارية للمستثمرين السوريين الراغبين في استكشاف فرص الأعمال الواعدة في دبي.

«نحن ملتزمون بتقديم خدماتنا الاحترافية والسريعة لدعم المستثمرين السوريين في تحقيق أحلامهم التجارية في دبي».

قال مدير عام كويك بلس فرع سورية مصطفى النمر: «نؤمن بأن هناك فرصاً عظيمة لبناء شراكات مثمرة ودائمة».

تقدم كويك بلس مزود خدمات الشركات مجموعة متنوعة من الخدمات التي تشمل التوجيه في مجال تأسيس الأعمال، إصدار التراخيص التجارية، وتلبية جميع الاحتياجات الحكومية ذات الصلة. تأتي هذه الخدمات في إطار الجهود المبذولة لتسهيل العمليات التجارية وتقديم دعم متكامل للشركات الناشئة والمستثمرين السوريين.

من المتوقع أن يسهم افتتاح الفرع الجديد في دمشق في تعزيز العلاقات الاقتصادية وتحفيز النمو التجاري مهمة نحو بناء مستقبل اقتصادي مزدهر يجمع بين الفرص والخبرات المتبادلة.

ندعو جميع المستثمرين ورواد الأعمال في سورية للاستفادة من فرص التوسع والنمو التي تقدمها كويك بلس، حيث نتطلع إلى تحقيق تعاون مثمر ومستدام.

للتواصل مع كويك بلس (٠٠٩٦٣-١١-٢٠٣١)